

كلمة ونص

القضاء والتشريع

نبيل الملاح

أحدث في هذا المقال عن بعض الأمور المتعلقة بالسلطة القضائية، وسأطرح بعض التساؤلات حسب ما تواردت من ذاكرتي بغض النظر عن الأهمية والأولوية، وهي في مجملها أسئلة موضوعات مترابطة بالتجربة والممارسة تهدف إلى الارتقاء بمؤسسة القضاء إلى المستوى الذي يجعلها محل ثقة واحترام الجميع وملائمة الأمن، وبعدها عن بؤر الفساد المنتشرة في كل مؤسسات الدولة والمجتمع.

بداية لا بد من تأكيد أن المدخل الرئيسي للإصلاح وإعادة بناء مؤسسات الدولة بناءً سليماً عصبياً، هو محاربة الفساد الذي أصبح وباء هذا العصر ومرضه العضال، وأن القضاء على الفساد بكل أشكاله يتطلب صياغة مشروع وطني متكامل بعيداً من التظليل والغوغائية.

وإن القضاء هو الجهة المعنية قانوناً بمحاسبة الفاسدين والمفسدين وتطبيق حكم العدالة عليهم، وهذا الأمر يتطلب إزالة الشوائب كافة التي لحقت بالقضاء وأصابته في الصميم بسبب التراخي في محاسبة القضاة الفاسدين والاكتفاء بصرفهم من الخدمة.

إن واقع القضاء اليوم يتطلب استنفاراً لدى مجلس القضاء الأعلى لإعادة تقييم القضاء وفقاً لمعايير دقيقة يتم وضعها بمشاركة كبار رجال القانون والقضاة المتقاعدين المشهود لهم بالعلم والخبرة والنزاهة، وتعديل قانون السلطة القضائية ليتضمن النصوص والأحكام التي تساعد مجلس القضاء الأعلى في النهوض بالقضاء ومراقبة أداء القضاة ومحاسبة الذين يثبت انخراطهم في عمليات فساد ومحاکمتهم كغيرهم من المرتكبين، وكذلك المقصرون منهم.

وسأطرح فيما يلي بعض الأمور والموضوعات والتساؤلات التي لا بد من معالجتها والإجابة عنها، ليمكن القضاء من النهوض بمسؤولياته على أكمل وجه:

١- تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية بما يحقق إنجاز البت بالدعوى بأسرع وقت ممكن وتجاوز الشكليات التي لا تؤثر في الموضوع وأصل الحق، ووضع الأحكام التي تضمن رفع الحجز الاحتياطي ببسر وسهولة في حال عدم رفع دعوى بأصل الحق خلال المدة القانونية وإلزام المدعي طالب الحجز بضم دعوى الحجز المرفوعة لدى قاضي الأمور المستعجلة إلى دعوى أصل الحق، وإعادة النظر ببعض الأحكام الناظمة لدعوى المخاصمة بما يؤدي إلى عدم قبول دعوى المخاصمة شكلاً قبل التأكد من وقوع الغش أو التدليس أو خطأ مهني جسيم وعدم طلب الملف التنفيذي في القضايا المدنية والتجارية قبل الحكم بقبول الدعوى شكلاً منعاً لاستغلال ذلك في تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية والصالحة للتنفيذ.

٢- إضافة باب إلى قانون أصول المحاكمات المدنية يتضمن الأحكام المتعلقة بعمل المصفي القضائي للشركات لدى دوائر التنفيذ والحكمة التي عينته، وإعادة النظر بالأحكام المتعلقة بتصفية الشركات وعمل المصفي الواردة في قانون الشركات.

٣- حصر سلطة القاضي في الحكم بالدعوى والقضايا المتطورة أمامه وفقاً للقوانين والتشريعات النافذة، وفي حال وجود نص قانوني يحتاج إلى تفسير فإن ذلك يجب أن يتم من السلطة التي أقرت القانون أو الهيئة العامة لحكمة النقض أو إدارة التشريع لدى وزارة العدل - حسب الحال - ولا يجوز أن يقوم القاضي بتفسير نص قانوني بحكم يصدره خلافاً لغاية المشرع وقصد وما جاء في الفقه القانوني.

٤- التركيز على أن القضاء مؤسسة عدل وإنصاف وليس مؤسسة اصطلياد المتقاضين بأخطاء لا قيمة لها على موضوع الحق المدعى به، وهنا أسأل: هل يجوز للقاضي أن يرتكب أكثر من خطأ مهني جسيم دون محاسبة ومساءلة وعزل من القضاء؟!

٥- التأكيد على أن حق المحامي بالدفاع عن موكله يجب أن يكون ضمن إطار الأصول والقانون وعدم استغلال بعض النصوص القانونية لإطالة أمد التقاضي وتضييع أو تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية وإعادة الحقوق لأصحابها. وللحديث تمته.

باحث ووزير سابق

| حماة- محمد أحمد خبازي

دشن وزير الاتصالات والتقانة إياد الخليل صباح أمس مكتب بريد سلمية الجديد وتفتقد سير العمل بمركز الاتصالات فيها.

وأكد الوزير لـ«الوطن» أن هذه الجولة للاطلاع على واقع عمل المؤسسات التابعة للوزارة في حماة والخدمات التي تقدمها للمواطنين داعياً لأن يكون بريد سلمية والمراكز الأخرى أيضاً نموذجاً جديداً مطوراً في خدماتها وإيجاد آلية لتحقيق ربح أكثر يعود بالنفع على هذه المراكز، لافتاً إلى أن قطاع الاتصالات آمن ومبني على أسس علمية دقيقة.

بدوره أكد محافظ حماة محمد الحزوري خلال التدشين وجوب الارتقاء بمستوى أداء الخدمات والعمل بروح الفريق الواحد لتقديم أفضل الخدمات التي يقدمها مركز البريد لتسهيل أمور المواطنين.

وطلع الوزير في حماة على واقع عمل مديرية بريد حماة وعلى الخدمات التي تقدمها للمواطنين والتقى عدداً من المراجعين للاستفسار عن الخدمات التي تقدم لهم مؤكداً أنه يجب أن تكون صالحة خدمة المواطن نموذجية وضرورية وضع خطط للعمل والانتقال من الخسارة إلى الربح بما يعود بالنفع على الوطن والمواطن.

وخلال لقائه أسرة البريد والاتصالات بقاعة الاجتماعات بالمحافظة أبدى الوزير عدم رضاه عن أداء فرع المؤسسة العامة للبريد بحماة، حتى أنه سأل اثنين من رؤساء المفاصل الإدارية فيه راهم

غير راضٍ عن أداء اتصالات حماة الخطيب: شركات إنترنت خاصة منافسة للسورية للاتصالات في ٢٠٢٢



على العمل بإيجابية عالية ما ينعكس على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتطويرها باستمرار.

كما عرض بعض رؤساء المراكز تعرض مراكزهم للإرهاب والتخريب وسرقة محتوياتها، وضرورة إعادة ما يحتاج منها إلى تأهيل كلي أو جزئي وتأمين مستلزمات عملها الأساسية، ووعد الوزير بتبنيته ما

بالخدمات التي يقدمها للمواطنين، فلم يبنسأ ببنت شفة، فقال حينها الوزير: «عدم الإجابة هو إجابة بحد ذاته»!

واستمع الوزير في هوم ومعاناة المراكز البريدية والهاتفية بالمحافظة، وخصوصاً من حيث نقص العمال وشح الإمكانيات وضعف الحوافز التي تتجمع

يمكن تلبينهتها منها فوراً.

كما عرض عدد من العمال في المراكز الهاتفية معاناتهم بالعمل من قلة وسائل النقل فوجه الوزير المدير العام للمؤسسة العامة للاتصالات ومدير فرعها بحماة، بتسليم عمال لحام الكابلات درجات نارية فوراً وسد النقص بأسرع وقت ممكن.

ولم ينس الوزير أن يتوعد المصيرين بعملهم أو الذين يحتفلون الأعداء والحجج الواهية لعدم خدمة المواطنين بالمحاسبة الشديدة، لأن المرحلة الراهمة تتطلب العمل بالمتاح والمتوافر من إمكانيات مادية وفنية وموارد بشرية للنهوض بعمل مؤسسة البريد كي تكون قادرة على المنافسة ومواكبة التطورات العالمية والانتقال من الخسارة إلى الربح، وأن تتميز مؤسسة الاتصالات بخدماتها.

وشد الوزير على ضرورة تحسين خدمة الاتصالات ولأسيا والانتترنت وذلك استعداداً لدخول شركات خاصة للعام ٢٠٢٢ لمنافسة السورية للاتصالات بتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، مؤكداً ضرورة الاعتماد على الشبكات والكوابل الضوئية وتقليل الاعتماد على الحاسبة غير القادرة على مواكبة التطور بالاتصالات ولأسيا والانتترنت.

وقال الوزير: لم يعد مقبولاً عدم استثمار الشبكة والكوابل الحاسية المدفونة تحت الأرض منذ سنوات، وغير المستفيدة حتى اليوم!

وأعلى الوزير مهلة أقصاها ١٥ كانون الأول المقبل لعلاج ضعف شبكة الانترنت بمحافظة حماة نتيجة الصلات المفتوحة التي يجب معالجتها وإغلاقها.

«شقيقة») لنقل عدد من زوار دمشق من المطار إلى العاصمة بتعرفة قد تتجاوز الـ١٥ ألف!

مدير مطار دمشق لـ«الوطن»: ٨٥٠٠ ليرة تعرفه النقل ضمن الشركة المتعاقد معها.. وغرامات تصل إلى ٥٠ ألف ليرة عند المخالفة

| فادي بك الشريف

أثارت تصرفات ووصفت بغير اللائقة بحق عدد من القادمين إلى دمشق عبر مطار دمشق الدولي والطالبيين سيارات الركوب من ساحة المطار باتجاه المدينة، استهجان البعض، جراء وجود عدد من السيارات من الفئة الخاصة والعامّة تستغل الضيف القادم إلى دمشق لركوب سيارة محددة، في حلقة يطلقها بعض «شقيقة» نقل الركاب.

المرتبطون مع مكاتب خاصة داخل عدد من أحياء العاصمة ومنها جرمانا على علاقات مع دول الجوار (العراق) لنقل الركاب من مطار دمشق إلى داخل العاصمة وبشروطهم وتعريفهم الخاصة، الأمر الذي ينعكس سلباً على الزائرين، تأميد عن عدد من الشكاوى الواردة حول هذا الموضوع.

«الوطن» سارعت إلى متابعة الموضوع مع مدير مطار دمشق الدولي فضل محمد، حيث أوضح أن المواطن يكون عرضة للاهتزاز عندما لا تكون السيارة مرخصة ومعتمدة من الشركة المتعاقد معها بموجب عقد استثمار سنوي لنقل الزائرين، مبيّناً أن التعرفة محددة في التسيير في ساحة الوقوف بـ٨٥٠٠ ليرة مقارنة مع ١٥ ألف وربما أكثر من ٢٠ ألف ليرة لدى السيارات المرتبطة بمكاتب



لا أحد يجبر المواطن على استخدام وسيلة دون غيرها

مليون ليرة سنوياً، مضيافاً: المقابل إن المستثمر مطلع على شروط العقد، والأمر ليس حصرياً على جهة محددة.

وقال: في جميع مطارات العالم هناك شركات تسيير لتخديم المطارات، وهذا أمر يضمن راحة المواطن أيضاً، وتابع: في بعض الأحيان يتم التدخل في بعض السيارات من يشتبه في ترددهم بشكل دوري إلى المطار لاستغلال المواطنين، مبيّناً أن هناك ضرورة للشكاوى للجهة المسؤولة، ذلك بهدف ردم أي أساءة.

مؤخراً مع جميع الفعاليات المعنية بمطار دمشق الدولي لضبط هذه الحالات بهدف عدم حدوث أي ظلم للمواطنين أو الزائرين، داعياً إلى تكريس ثقافة الشكوى لأن المواطن هو البوصلة في إعلام إدارة المطار بأي حالة خلل في أي مكان كان.

وللعودة لما بدأ، بين مدير المطار أن مبررات المستثمر في كثير من الأحيان تتمحور حول تأخير السيارات الخاصة وسيارات الأجرة العمومي، على عمله ضمن المطار، وخاصة أنه يدفع أكثر ١٠٠

سيارة محددة، فإن مكتب ضابط المطار جاهز لتلقي الشكاوى، ليتم تدقيقها واتخاذ الإجراء المناسب.

وبين محمد أنه يتم دائماً فرض غرامة مرتفعة بحق أي مخالفة صادرة عن سيارات الشركة، تصل إلى ٥٠ ألف ليرة مع سحب بطاقة السائق في بعض الأحيان التي تخوله العمل في المطار، إضافة إلى وجود عقوبات بحق أي زيادة عن التعرفة الموضوعية.

ولفت مدير مطار دمشق إلى عقد اجتماع

ساحة اليمن في اللاذقية.. مشروع حيوي تحول إلى مكب للنفايات.. والبلدية تبرر: لعدم قناعة المستثمر!

| اللاذقية- عبيد سمير محمود

في سبعينيات القرن الماضي، كانت تسمى ساحة المشروع أو ساحة العواميد، أزيلت العواميد مطلع الثمانينيات ليعد تأهيلها قبل نحو ١٢ عاماً وسميت ساحة اليمن التي أبهرت السوريين بجمالها حين تم تشييدها بكلفة ٨٠٠ مليون ليرة (١٦ مليون دولار).

ومنذ عام ٢٠٠٧ حتى اليوم، لم يستفد أهل اللاذقية من الساحة بالشكل الأمثل، بحسب ما يقول عدد من المواطنين لـ«الوطن»، مشيرين إلى أن القمامة التي تصدّر مطالغ أراج الأنفاق وعند يوابتها الرئيسية شوهدت جمالية المشروع الحضاري في قلب المدينة الذي يطل عليه مقر نادي حطين الرياضي من جهة، ومحطة القطار من الجهة المقابلة له، على حين يربط المشروع أهم الشوارع الرئيسية التي تؤدي إلى مديرية التربية وساحة وأغارت والكورنيش الجنوبي والمشفى الوطني من الجهات الأخرى، إضافة إلى ربط الجسر الرئيسي بين شارع العروبة وشارع سورية بطول ٥٠٠ متر.

وتساءل أحد المواطنين عن سبب إهمال الأنفاق التي تصل الساحة بمحيطها وتعد - في حال دخولها الخدمة - مسروعة حيويًا وتجاريًا لما تحت



عشوائتي ما يجعلها تمتلئ بالقمامة بشكل متواصل.

وحول حقيقة عدم طرح البلدية أنفاق الساحة للاستثمار، بين رئيس شعبة العقود في مجلس مدينة اللاذقية عقبه إسمايل لـ«الوطن»، أنه في عام ٢٠١٧ تم الإعلان عن إجراء مزايده علنية لاستثمار أنفاق ساحة اليمن المرورية، بما تتضمنه من ٤٠ مخزناً (٤ مخازن بكل نفق)، بقيمة مليون ليرة سورية

تعاقدت بعد تشديده ٥ حكومات، لم يدخل الخدمة بعهد أي منها ليبقى رهين القمامة ورائحتها الكريهة حتى إشعار آخر.

وبالعودة إلى مدير الناطقة في اللاذقية عمار القصيري، أكد لـ«الوطن»، أن المديرية تقوم وبشكل دوري بتنظيف جميع الأحياء والشوارع في مدينة اللاذقية ومنها ساحة اليمن، مشيراً إلى أن المواطنين يرمون الأوساخ فيها بشكل

كلام رسمي جداً

مجلس مدينة حمص يصوب مخالفات

القطاع الخاص في الحدائق

والمحددة مساحات استثمارها، ويهدف مشاركة القطاع الخاص بتقديم رؤيته الخاصة في زيادة الفعاليات الترفيهية والاجتماعية شرع منذ أسبوعين طويلة بطرح بعض الحدائق للاستثمار ضمن الأحياز الشعبية والتي تفتقر إلى الخدمات المجتمعية وبالوقت ذاته تقديم ما يلزم إلى هذه الحدائق لإظهارها بشكل حضاري جاهزة على مدار العام إلا أنه وخلال سنوات الحرب وخروج بعض الأحياء عن الخدمة قام بعض الشاغلين بإضافة خدمات جديدة استعدت اقتطاع أجزاء أخرى من هذه الحدائق خلافاً لدفاتر الشروط الفنية الخاصة بإشغال وتشييل هذه الحدائق ما دعا إلى قيام مجلس المدينة عبر مكتبه التنفيذي وأجهزته المعنية بتصويب وتصحيح هذه المخالفات وهناك متابعة مستمرة لهذا الموضوع لتطبيق الشروط الفنية والاستثمارية.

يرجى الاطلاع والنشر شاكرين تعاونكم

محافظ حمص بالتفويض
رئيس المكتب الصحفي
شذا إبراهيم

إلى رئاسة تحرير صحيفة «الوطن» إشارة لما نشر في صحيفتكم بعدد رقم (٣١٩٢ / ٢٠٢٢) تاريخ (٧/١٧/٢٠١٩).

بعنوان: «المقاهي تعهدت على الحدائق وعلى الأرصفة في حمص وتنظيم ٥٠٠ مخالفة إشغال خلال شهرين»، وبعد متابعة الموضوع مع الجهات المعنية تبين ما يلي:

فيما يخص مديرية الأملاك شعبة الإشغالات: تقوم عناصر شعبة الإشغالات بجولات مستمرة على مختلف مناطق المدينة وتقوم بتنظيم الضبوط اللازمة بحق المعتدين على أملاك المدينة العامة وخاصة المقاهي والمطاعم، علماً أن هناك بعض المقاهي حصلت على ترخيص بإشغال قسم من الأملاك العامة وخاصة الشوارع العريضة كشارعي زكي الأرستوري والحضارة وهناك المستثمر على افتتاح محال تجارية السنوات المقبلة.

من جهة رئيس دائرة الأملاك العامة في مجلس مدينة اللاذقية صخر فورو، نفى لـ«الوطن» وجود أي إشغالات خاصة بأنفاق الساحة لدى الدائرة، مبيّناً أنه بعد إعلانها عبر مزايدهات ومن ثم استثمارها يتم تحويلها إلى الأملاك العامة، أما حالياً فهي ليست ضمن عمل الدائرة على الإطلاق.

فيما يخص مديرية الحدائق: قامت مديرية الحدائق مؤخراً بتحسين واقع الحدائق في مختلف أنحاء المدينة بهدف إعادة تأهيلها وبالتالي التخلص من المخالفات الموجودة والتي تجاوزت دفاتر الشروط الفنية لاستثمار هذه الحدائق